

**Le Laboratoire « Économie, Management et Développement des Organisations »  
en collaboration avec  
L'équipe de recherche interdisciplinaire de droit privé (FSJES de Kénitra),  
Le Laboratoire de Recherche en Sciences de Gestion des Organisations, (ENCGK)  
Le Laboratoire Géosciences des Ressources Naturelles (FS, Kenitra)  
Environnement, Sociétés, Territoires (FLSH, Kénitra)  
Et l'Institut des Etudes Africaines, Université Med V, Rabat  
Le Centre de Recherche en Environnement, Sécurité Humaine et Gouvernance (CERES)  
L'équipe de recherche sur le droit de l'Environnement et le développement durable  
(FSJES - Rabat Suissi)**

ينظمون الندوة الدولية الأولى حول:

## الشركات والبيئة: اي انعكاس للتوطين الجديد على البلدان النامية؟

القنيطرة يومي 22- 23 ديسمبر 2017

الأستاذة بديه هند: [baddih.hindou@uit.ac.ma](mailto:baddih.hindou@uit.ac.ma)

الأستاذة لشهب هدى: [lechheb.houda@uit.ac.ma](mailto:lechheb.houda@uit.ac.ma)

الأستاذة مجدوبي هند: [hind.majdoubi@gmail.com](mailto:hind.majdoubi@gmail.com)

عند الليبراليين، تعد المنافسة والطموح المتزايد لتحقيق ربح أقصى، من أقوى محفزات الاسواق والتنمية الاقتصادية في جميع انحاء العالم. ففي ظل المناخ الاقتصادي والسياسي الجديد وتحت ضغط المؤسسات الدولية أصبح الانكشاف على الاقتصاد العالمي رهين بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والسعي إلى إعطاء دور أكبر للاستثمار والتنمية لكل من القطاعين الخاص والعام.

فالتطور الاقتصادي والاجتماعي والتقدم التكنولوجي وتعزيز الاستثمارات والمبادلات التجارية في الخارج والداخل وتحرير اسواق رأس المال، قد ساهم بشكل كبير في تغيير حجم وشكل احتياجات الفاعلين الاقتصاديين من حيث السعي إلى زيادة معدلات الاستثمار وتحسين نوعية الإنتاج والتخزين وخلق عادات واحتياجات استهلاكية جديدة.

لكن تحرير سوق المال يستلزم توحيد السياسات الاقتصادية وتكييف القوانين لأجل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الخصوصيات الثقافية المحلية.

من المعلوم أن الشركات تسعى إلى تعظيم الربح لزيادة أرباح الملاك وحملة الأسهم بينما الدول تسعى إلى تبني سياسات اقتصادية ليبرالية من شأنها الحد من تدخل الدولة والانكشاف على الاقتصاد العالمي عن طريق جذب الاستثمارات وتطور الإنتاج وتوسع الصادرات. إلا أن هذا الانفتاح على السوق الخارجي يعرض الشركات لمجموعة من الانتقادات. فإذا كانت هذه الأخيرة تبحث عن تحكيم مشروع بين التكاليف والفوائد، فإن الحكومات تحتاج إلى مراجعة كيفية دمج البعد البيئي والاجتماعي في صنع القرار الاقتصادي ووضع الاستدامة في صميم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في ظل العولمة، تحول العالم بكل مكوناته إلى سوق عالمية مفتوحة ازبحت فيها جميع القيود على الأنشطة التجارية امام الشركات التي باتت تبني استراتيجياتها وسياساتها التسويقية على اساس الدخول في السوق الكونية وضمان الانتشار الخارجي لمنتجاتها.

ولهذا فان ظهور المخاطر البيئية والمناخية في العقود الاخيرة وضرورة ايجاد حلول لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من جهة والحفاظ على التوازن البيئي من جهة اخرى، أصبح يشكل موضوع بحث مكثف في عدة تخصصات متعلقة بالبيئة والاقتصاد والقانون والزراعة وغيرها.

وفي هذا السياق، فعلاقة منظمات الاعمال بالبيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث، هو ما جذب اهتمام الباحثين وذلك لاعتبارات مختلفة. اولا لأن النشاط الاقتصادي للشركات قد يؤثر بشكل سلبي على التوازن البيئي من خلال الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. ثانيا قدرة الشركات على الابتكار يمكن تعبئتها على نطاق واسع في اتجاه تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية. من هنا تستطيع الشركات أن تضمن اداء متميزا على جميع الأصعدة (المالي والبيئي والاجتماعي) ما أن تضع الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها البعيدة المدى.

ومن هذا المنطق، وللخروج عن النقاش الكلاسيكي بين "النمو الاقتصادي" و "الحفاظ على البيئة"، تهدف هذه الندوة إلى تسليط الضوء على الدينامية القائمة بين قطاع الاعمال والبيئة بأبعادها الإقليمية والسياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

وسيكون التركيز على وجه التحديد، على الاستثمارات والتجارة مع اسواق الدول النامية التي كانت الى حد ما معزولة على النشاط الاقتصادي العالمي.

فقد اظهرت العديد من الدراسات ان الاسباب الكامنة وراء الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض البلدان وفي بعض القطاعات هي اسباب بيئية. ولكن الحالات المدروسة لا تسمح لنا لتأكيد ان البعد البيئي له تأثير على هيكل التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية.

ومن المرجح ان تباين الانظمة البيئية بين بلدان الشمال والجنوب، من شأنه تعزيز الاستثمار الاجنبي خاصة ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) قد رصدت تحويل قطاع صناعة الدباغة (مصدر للنفائات الملوثة) بشكل كبير نحو البلدان النامية.

بعض الكتاب مثل Nick Mabey و Richard Mc Nally يعتبرون ان غياب التشريعات والضوابط القانونية للسيطرة على تلوث الهواء قد شجعت بقوة على انتاج المذيبات في المكسيك.

ويرى H.J. Leonard ايضا ان انتاج المواد الكيميائية الخطرة المحظورة او المقيدة بشكل صارم مثل المبيدات الحشرية، في تزايد مستمر بالمكسيك مؤكدا على ان العمال المكسيكيين يتعرضون لبعض المواد الكيميائية الضارة، مثل الياف الاسبستوس، والتي لا يتعرض لها العمال في الولايات المتحدة الامريكية.

يجب على القانون البيئي كأداة لتنظيم الأنشطة البشرية، ان يلعب دورا رئيسيا في التوفيق بين المصالح الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين البيئة من منظور التنمية المستدامة.

<sup>1</sup>N. Mabey et R. Mc Nally, 1999, Foreign Direct Investment and the Environment: from Pollution Haven to Sustainable Development, WWF, UK.

<sup>2</sup>H.J. Leonard, Pollution and the Struggle for the World Product, 1988, Cambridge University Press, Cambridge.

فالمجتمع المدني بشكل عام وجمعيات حماية البيئة بشكل خاص يعملون الى جانب السلطات العامة على ضمان الاستثمار المستدام والمسؤول. فالقاضي المدني او الجنائي او الاداري على حد سواء، يمكنه رصد امتثال الدولة والشركات والأفراد للالتزامات البيئية الدولية او انفاذها.

وعلاوة على ذلك تجدر الإشارة إلى ان تدفقات الاستثمار الخارجي قد تؤدي في بعض الحالات إلى نزاعات تضع تحقيق الاستثمار في مواجهة مع قوانين حماية البيئة.

ان جرد الترتيبات القانونية القائمة وتقييم محتواها هو خطوة اساسية نحو استثمار خارجي مسؤول بالبلدان النامية. وستوفر هذه الندوة للمجتمع العلمي والمهني، حقل نقاش بناء حول هذه القضية، مع تحديد مسارات جديدة للبحث والتفكير في مجالات البحث ادناه.

## • محاور التقديم وكيفية المشاركة :

### I. الجوانب الاقتصادية :

1. الوقاية من المخاطر في عصر مجتمع المعلومات (المنظمة الغير الربحية)
2. الشركة: عامل الخطر والمضايقات
3. البيئة: الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع
4. البيئة ومنطق المبادرة
5. البيئة: سوق جديدة ومنطق جديد
6. نقل الصناعات/نقل التلوث
7. التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي والبيئي
8. التعاقد الخارجي والجاذبية الاقليمية

### II. الجوانب القانونية :

1. المعايير البيئية في مواجهة مخاوف التنافسية والجاذبية في البلدان النامية
2. ما مدى فعالية الحقوق القائمة في التعاقد الخارجي؟
3. هل يمكن السعي وراء معايير بيئية عالمية بين بلدان الشمال والجنوب؟
4. كيف يمكن تعديل القواعد القانونية الحالية بما يتفق والسياقات الحالية والمستقبلية؟
5. التعاقد الخارجي ومعالجة النفايات
6. التعاقد الخارجي والمبادئ التوجيهية في مجال القانون البيئي (مبدئ التحوط، مبدئ الوقاية ومبدئ تغريم الملوث)
7. المسؤوليات (مدنية وجنائية، المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية للشركات، وغيرها)
8. تسوية المنازعات بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة

### III. جيو-موارد (Géorressources): القانون والاقتصاد والتقييم :

1. الاستراتيجيات والقوانين المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية
2. ادارة الموارد المائية في المناطق الصناعية والزراعية بالمغرب
3. استراتيجية التعدين في المغرب
4. اهمية الموارد المعدنية في التنمية الاقتصادية
5. صناعة التعدين واستغلال المحاجر بالمغرب
6. الأمن في مواقع استغلال الموارد جيو- موارد (géorressources)
7. تقييم الاثر البيئي واعادة تأهيل الحقول النفطية والرواسب المعدنية المستغلة
8. ادارة الموارد البشرية اثناء تشغيل وبعد اغلاق الحقول والرواسب المستغلة
9. حماية وتعزيز الثروة المعدنية في المغرب.

## • اللجنة التنظيمية للندوة:

ابن طفيل.  
كلزيم سعاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
لخال طارق، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.  
لشهب هدى، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
مجدوبي هند، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
ندير بشري، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية، جامعة محمد الخامس الرباط.  
وكيل هشام، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.  
يزيدي محمد، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة مراكش.  
لواء الدين مريم، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
بنعمر فتيحة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة ابن طفيل.

## • اللجنة العلمية للندوة:

ابو الفرح يحيى، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة محمد الخامس الرباط.  
الادريسي عبد العزيز، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
اشييان مصطفى، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة ابن طفيل.  
بجاجي الزهرة، كلية العلوم، جامعة ابن طفيل.  
بديه هند، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
البكوشي منير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
بلحداد ابتسام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
بلمحيطو محمود، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.  
بناتي زكرياء، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.  
بنعبد السلام أشرف، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
البنيسي ليلي، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.  
بهناسي محمد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر اكادير.  
البوزيدي عيسى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل.  
بوسليهم امير، المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين لسلا.  
بوعيايد عبد الغاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس.  
تنان ياسين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
جري منير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
جموح ربيع، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
جيري شكيب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس.  
حمص خالد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس الرباط.

الحمومي محمد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
خديجة عزيزي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني المحمدية.  
الدغري توفيق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس الرباط.  
الروكي كريم، رئيس جامعة كوفي عنان، جمهورية غينيا.  
الزنتاتي محمد، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة.  
السكتي حسن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، اكادير.  
الكركورري جمال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل.  
سيمالير ويل، أستاذ شرفي، المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية، جامعة نيويورك، أمريكا.  
شارف فاطمة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
شرقاوي مونية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
شكيري سعيد، كلية العلوم، جامعة ابن طفيل.  
الطواب عمر، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة ابن طفيل.  
عيا نعيمة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني المحمدية.  
عتاك الحسين، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة القاضي عياض، مراكش.  
العدلوني وفاء، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة ابن طفيل.  
عزيزي فاطمة الزهراء، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة محمد الخامس الرباط.  
عطوش هشام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية، جامعة محمد الخامس الرباط.  
العيساوي حسن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
قفص احلام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.  
قولوك ابوبكري، جامعة الشيخ انتا ديوب دكار.

**كحيل فتيحة** ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة الحسن الثاني، المحمدية.  
**كزافي دو بورتر**، جامعة الومي، بروكسيل.  
**كلزيم سعاد**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة ابن طفيل.  
**لخال طارق**، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة عبد المالك  
السعدي، تطوان.  
**لشهب هدى**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة ابن طفيل.  
**مجدوبي هند**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة ابن طفيل.  
**مجيدى فوزية**، الكلية المتعددة التخصصات، تازة.  
**المدني محمد**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة ابن طفيل.  
**مسكيني السعيد**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة الحسن الأول، سطات.

**مشرقي مصطفى**، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة عبد  
المالك السعدي، طنجة.  
**المعقلي مليكة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل.  
**المنصوري بوعبيد**، كلية العلوم، جامعة ابن طفيل.  
**ميداوي عز الدين**، رئيس جامعة ابن طفيل.  
**ندير بشرى**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة محمد الخامس الرباط.  
**نشاد حميد**، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة عبد المالك  
السعدي، طنجة.  
**نيفوا جون بول**، جامعة نيس، فرنسا.  
**نيل الدوارد**، أستاذ شرفي، المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية،  
جامعة نيويورك، أمريكا.  
**وكيل هشام**، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة عبد المالك  
السعدي، تطوان.

## • كيفية المشاركة:

تستضيف الندوة مفكرين وباحثين مختصين للمشاركة في الندوة، ويفتح باب المشاركة أمام الباحثين المهتمين بالإشكالية المطروحة. وهذه المشاركات يجب أن تقدم على النحو التالي:

- لغات العمل: العربية والانجليزية والفرنسية،
- نص الورقة العلمية يجب ان يحتوي على 15 صفحة كحد أقصى بما في ذلك المراجع والملاحق ...؛
- الملخص والكلمات الرئيسية باللغتين العربية والإنجليزية ويجب ان يكون شاملا الإشكالية المطروحة والمحاور الرئيسة للبحث،
- الهوامش 2.5 سم من أضلاعه الأربعة، تباعد بين السطور 1.5، الكتابة بالحجم 14.
- تتضمن صفحة الغلاف الأولى: العنوان، اسم المؤلف (او المؤلفين)، وظيفته ومعلومات الاتصال بهم،
- يجب إرسال النسخة النهائية والكامل للمداخلة، مذكرا بالضبط محور التدخل، قبل 9 أكتوبر 2017 عن طريق البريد الإلكتروني إلى:

[baddih\\_hind@yahoo.fr](mailto:baddih_hind@yahoo.fr)

## • الجدول الزمني:

- آخر أجل لاستلام الملخصات مع السير الذاتية: 9 أكتوبر 2017.
- الإعلان عن الترشيحات المقبولة (الملخصات المختارة): 22 أكتوبر 2017.
- استلام أوراق البحث النهائية: 22 نونبر 2017.
- رد اللجنة العلمية على المشاركين : 30 أكتوبر 2017.
- الإعلان عن البرنامج النهائي: 03 ديسمبر 2017.

## • نشر البحوث:

- تتكفل مجلة "الاقتصاد والمجتمع" بنشر أعمال الندوة

## • للمزيد من المعلومات الاتصال باللجنة بالمنظمة:

الأستاذة بديه هند: [baddih.hindou@uit.ac.ma](mailto:baddih.hindou@uit.ac.ma)

الأستاذة لشهب هدى: [lechheb.houda@uit.ac.ma](mailto:lechheb.houda@uit.ac.ma)

الأستاذة مجدوبي هند: [hind.majdoubi@gmail.com](mailto:hind.majdoubi@gmail.com)